الاتحاد الديمقراطي الاثيوبي يعلن اهدافه

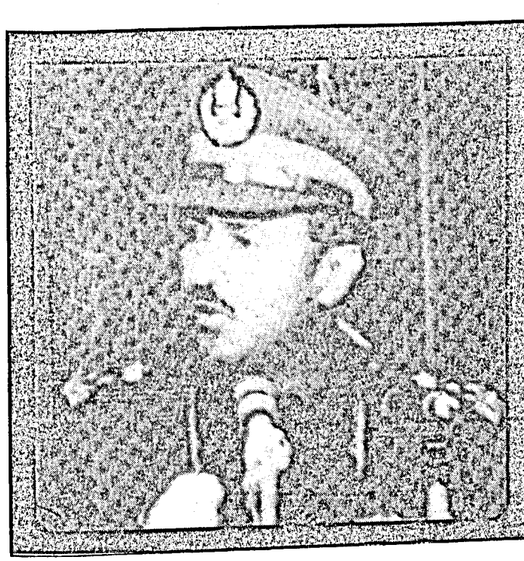

● ربما يكون من اصعب ما يمكن أن يحاوله المراقب السياسي في الخارج في الوقت الحاضر ، اعطاء صورة واضحة عن الوضع الداخلي في اثيوبيا ، من بعد التأييد الشعبي الواسع الذي اعطي لابطأ انقلاب عسكري يذكر ، والذي راح يتقلص بوتيرة التدرج ذاتها التي استولى بها العسكريون على السلطة ،وثبتوا انفسهم فيها . فالحصار الاعلامي يبدو هو نفسه الذي كان مفروضا خلال العهد الامبراطوري البائد .

سيادة الحكم المدني والحكم الذاتي للمقاطعات

ولكن من ناحية ثانية فان الانباء التي تصل العالم في الخارج عن اعتقالات متأمرين واكتشاف خابيء اسلحة ، وفنق أصوات المعارضة ، التي عادت تسمع منذ التحركات الجماهيرية بقيادة حركة الطلابية ، احتجاجا على نقض العسكريين عودهم ، تشير الى ان حركة المعارضة للحكم عسكري من القوة بحيث انها دفعت الحكم عسكري للجوء الى السلاح التقليدي لاسكاتها . د استعارها من الحكم الاقطاعي البائد اساليب مع والارهاب في مجابهتهم للمعارضة المطالبة ديمقراطية وبالاصلاح الجذري .

□ □ □

وقد تلقت « الهدف » أخيرا ميثاق « الاتحاد يمقراطي الاثيوبي » الذي تضمن المعلومات التي ير الى الدرجة التي وصل اليها تدهور الوضع البلاد على يد الحكم الديكتاتوري ، وتكهن انهيار التام للبلد ، داعيا كافة القوى الملتزمة ضية الحرية والتقدم الى الالتفاف حول الاتحاد ديمقراطي وتأييد نضاله ضد الحكم العسكري

الذي جاء مدعيا الانقاذ ليقود البلد بخطوات حثيثة نحو الكارثة . وفيما يلي نص الميثاق :

ان الاتحاد الديمقراطي الاثيوبي قام من أجل وضع حد للطغيان والارهاب اللذين انزلا بالشعب الاثيوبي والامة الاثيوبية بعد الثورة التي اطاحت في عام ١٩٧٤ بالسلطة الاقطاعية التي كانت تمارسها الحكومة الامبراطورية السابقة ، ولقد كان تشكيل الاتحاد استجابة لصرخات اليأس التي اطلقتها الحناجر التي ذهبت ضحية التضليل والخيانة من قبل اولئك الذين علقت عليهم الآمال والتوقعات ومن الضروري عدم الاستهانة بهذه الخطوة ، أو اعتبارها محاولة لاعادة الحكم الماضي الذي عفا عليه الزمن ، بل ان الاتحاد مصمم بالاحرى ان يضع في السدة الاثيوبية حكما مستنيرا وتقدميا وديمقراطيا في عهدة رجال يطالهم القانون ، وهذا حق طبيعي لكل اثيوبي .

لقد كانت الآمال العظمى معلقة منذ البداية على الاحداث الاثيوبية التي بدأت في مطلع عام ١٩٧٤ . وكانت الثورة في مطلعها سلمية وبيضاء وجاءت الوعود طافحة بالاصلاحات المنتظرة منذ

عدد قليل من الناس ، وضمان حرية الكلام والحريات الفردية ، وتمكين الاثيوبيين ، في النهاية ، من الاشتراك في الحياة السياسية اليومية للبلد .

بيد ان الشكوك اخذت تثور وتتضاعف مع مرور الزمن . واثبتت الحكومة العسكرية المؤقتة (Derg) انها ليست أكثر اهلية وجدارة للحكم من سابقتها . كان المفروض أن يتم القضاء على الامتيازات ووضع حد للمخالفات . ولكن للاسف ، حل مكانها القمع والممارسة التعسفية المكلفة للسلطة .

وشيئا فشيئا بدأت الطغمة المجهولة والمغمورة التي تطلق على نفسها اسم (Derg) تبرز كحاكمة حقيقية . واخذت هذه الجماعة تجمع بين يديها جميع السلطات ، ممارسة بذلك حرصاودهاء فائقين ، وتمارس الحكم عن طريق الترويع والعنف والارهاب والاغتيال أو باختصار ، بنفس الانتهاكات العشوائية من أجل اهداف انانية ضيقة كان الشعب الاثيوبي اعتقد انه قد تمكن من الخلاص منها .

السوء الماضية . فالشعب بات متأكدا من ان وعود الحكومة العسكرية المؤقتة لن تنفذ . بل ان الامال قد خابت بالنسبة للمستقبل بعد أن خانت هذه الحكومة العهد بوحشية وخبث .

لقد الغيت ابسط الحقوق الانسانية الاساسية ، واغلقت المدارس في جميع انحاء البلاد ، وتوقفت عجلة التعليم وتوقفت الالة عن حراثة الارض وبات الاقتصاد على حافة الانهيار .

وتفشت البطالة ، وباتت الاحوال المعيشية لا تطاق .

ولم يعد الامن موجودا في المناطق الريفية .

واخذ شبح الجفاف والمجاعة يتربص بالامة من جديد .

وكل من يتجرأ على التساؤل ، ولن نقول الانتقاد ، انما يفعل ذلك مخاطرا بحريته ومغامرا بحياته .

والحياة القضائية تشوهت تشويها نهائيا في غمرة القوانين الارهابية الجارفة التي سنت بمراسيم .

والادارة اضحت مشلولة وعاجزة عن العمل دون أوامر أولئك الذين اغتصبوا سلطة الشعب .

والاصول الديمقراطية مهملة بعد أن حلت مكانها التدابير التعسفية التي فرضتها الطغمة الحاكمة على الاهلين الذين لم تعد الفرصة متوفرة لهم للتعبير عن رأيهم .

وانهارت الادارة في الاقاليم حيث لم يعد ممثلو السلطة المركزية يحملون انفسهم مؤونة الحكم .

وقد تخلى الطلاب ، الطليعة والسند الاقوى للحركة الاصلاحية التحررية ، الذين لم يدخروا وسعا في تأييد الحركة التي بدت عليها مظاهر الاصلاح ... هؤلاء الذين أرسلوا الى الارياف من أجل تزعم الحملات المؤيدة للحكومة العسكرية المؤقتة ، تخلوا عن مهامهم ، وعاد الكثير منهم الى أديس ابابا . ولجأت الالوف منهم الى الاقارب في مختلف انحاء البلاد فيما هرب اخرون الى بلدان مجاورة طلبا للحماية وللاحتجاج على حكم Derg

وكثيرون من الجنود الشجعان الشرفاء الذين ارعبتهم الممارسات والاعمال الوحشية التي قامت بها الحكومة العسكرية المؤقتة ، كثيرون من هؤلاء فروا من الخدمة وقدموا خدماتهم لقضايا اسمى وأنبل .

ان دمار البلد بات وشيكا ومصيره في كف عفريت كنتيجة لمخطط رهيب وضعته الحكومة المؤقتة ، ولا تزال تنفذه حتى اليوم ، للايقاع بين مختلف الفئات الرئيسية في البلاد بدلا من السير بها على طريق الوحدة والحرية والتقدم .

في وجه هذا الانهيار الحكمي التام ، وبالرغم من القمع الوحشي الذي فرض على الشعب الاثيوبي ، تنادى الاثيوبيون في كل مكان من أجل حمل السلاح ومقاومة الطغيان الذي رزحوا تحته . أن اعدادا كبيرة من الرجال والنساء الشجعان الفخورين السائرين على درب تقاليد اجدادهم يضحون بدمائهم في الكفاح البطولي ضد الحكم الفاشستي الكريه التي تمارسه الحكومة العسكرية . وفي هذا الكفاح ، يكرس الاتحاد الديمقراطي الاثيوبي نفسه لكي يعيد الى البلد والى الشعب الاثيوبي حقوق السيادة التي حرم منها .

ان الاتحاد يضم رجالا ونساء ينتمون الى مختلف الطوائف الدينية كالمسيحية والاسلامية وخلافها .

والاتحاد لا يمارس أية تفرقة وتمييز على أساس الاصل العرقي أو الوضع الاجتماعي أو المعتقد السياسي .

والاتحاد يرحب بكل من يسعى من أجل اعادة حق تكوين وتقرير المصير لاثيوبيا ، وبكل من هو مستعد للاشتراك في المعركة من أجل ابعاد الفوضى والكارثة اللتين تحيق اخطارهما بالبلاد .

ان الاتحاد يعارض عودة نظام الحكم البائد بأي شكل من الاشكال .

والاتحاد قد نذر نفسه لتحقيق الامال والمثل العليا لكل من يصبو الى التقدم الحقيقي وتنوير الشعب الاثيوبي .

والاتحاد يعلن تمسكه بالمباديء الاساسية التالية :

- احترام الحقوق الانسانية الاساسية ، بما في ذلك حرية المعتقد والكلام والتجمع بصورة وافية وشاملة .
- سيادة الحكم المدني .
- اشتراك الجميع بصورة كاملة في الحياة السياسية للبلد .
- اعطاء الحكم الذاتي للمقاطعات ، حيث توضع ادارة الشؤون المحلية في ايدي مجلس محلي منتخب .
- تنفيذ الاصلاحات الضرورية ، ولا سيما اصلاح الاراضي ، بعد درس وتمحيص مشاريع الاصلاح هذه درسا ديمقراطيا بدلا من فرض التدابير التعسفية فرضا على الشعب الذي لم يقم بأي دور في اتخاذ القرارات .
- تأمين الحرية للفرد للتصرف بثمار جهده وكده .
- احترام جميع اللغات المحلية ضمن حدود البلاد .
- المساواة بين الجنسين .

ان الاتحاد الديمقراطي الاثيوبي يتوجه بالنداء الى جميع اولئك المكرسين انفسهم لقضية التقدم والحرية ان يؤيدوا كفاح الاتحاد من اعادة الحرية والعدالة ، وهما هبة الحياة الثمينة الى أقدم بلدان افريقيا عهدا بالاستقلال .

■■

الصومال : دور سعودي ؟!

● تعتقد دوائر مجموعة من الشيوخ الاميركيين ، معارضة للبناء العسكري الاميركي القائم في جزيرة دييغو غارسيا ، في المحيط الهندي ، من دور الوسيط للمصالح الاميركية الاستراتيجية ، الذي عرضت الحكومة السعودية ان تلعبه في الصومال .

فقد اتهمت مجموعة من مجلس الشيوخ ، الادارة الاميركية بممارسة الخداع والازدواجية فيما يتعلق بادعاءاتها ضرورات تحتم على الولايات المتحدة ان تحول القاعدة البريطانية السابقة في هذه الجزيرة الاستراتيجية الموقع ، الى قاعدة بحرية اميركية ضخمة ، مشيرة الى تجاهل الادارة تكليفا لها صادر عن الكونغرس في كانون أول الماضي ، بالسعي لاجراء مفاوضات مع الاتحاد السوفياتي لعقد اتفاقية تضع حدا للتسلح في المحيط الهندي . وكانت وزارة الخارجية الاميركية قد ردت آنذاك ، على هذا التكليف بالقول بأنها لا ترى ان مثل هذا الامر هو « في مصلحة الولايات المتحدة في الوقت الحاضر » (!)

ومن بين الامور التي ادت الى احياء الجدل في الكونغرس حول القاعدة البحرية الاميركية في دييغو غارسيا ، افتضاح أمر اقتراح سعودي تجاهلته ادارة فورد في حينه ، واعتبرت المجموعة المعارضة تجاهله دليل اصرار على المضي في البناء العسكري الاميركي في الجزيرة . فقد أعلن السفير الاميركي السابق في الرياض ، جيمس اكينز ، أمام مجلس الشيوخ بان الحكومة السعودية كانت قد اقترحت في السنة الماضية على ادارة فورد ، ان تقوم هي بتقديم « مساعدات مالية » للصومال من أجل « تصفية الوجود السوفياتي في هذا البلد » .

واعتبر المعارضون ان تجاهل العرض السعودي يعود لحاجة البنتاغون الى الحجة لاستمرار في توسيع القاعدة في دييغو غارسيا ، ولان مجلس الشيوخ لو اطلع على عرض السعودية في حينه ، لربما كان فضل منح الرياض فرصة تحقيقه ، واجل قراره بالموافقة على مشروع البنتاغون . ولكن الاهم في شهادة السفير اكينز انها تسلط الضوء على الدور الذي تلعبه السعودية في المخططات الاميركية - الفرنسية - الرامية الى ترتيب مستقبل الساحل الصومالي المحتل بالصورة التي تضمن وجودا عسكريا فرنسيا مستمرا فيه يعزز الوجود العسكري الامبريالي في المحيط الهندي ، ويعطي صورة عن الوسائل التي يمكن ان تلجأ اليها الامبريالية الاميركية ضد جمهورية الصومال من ضمن هذه الترتيبات المشبوهة .